كلمة البروفسور سليم دكّاش اليسوعيّ في اللقاء الوطنيّ حول التربية، في السابع من شهر شباط (فبراير) ٢٠٢٢، في القاعة الكبرى للسراي الحكوميّ عند العاشرة صباحًا.

إنّ الحديث في التربية على مستوى المؤسّسات المدرسيّة والجامعيّة، والأخيرة هي التي تعنينا مباشرة في هذه المداخلة، هو حديث عن القضيّة الوطنيّة الكبرى التي هي في أساسات نشأة لبنان الحديث وتطوّره بمختلف أبعاده الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة. وهذه القضيّة الكبرى لا تتناول فقط جامعات بحدّ ذاتها، أكانت تاريخيّة أو حديثة النشأة أو الجامعة اللبنانيّة الرسميّة، بل إنّها تتناول نظام التعليم الجامعيّ العالي عامّة إذ إنّه هو المسؤول عن إنتاج المعرفة وإعداد الموارد البشريّة الكفوءة وبالتالي في تعدّديّته وتنوّعه. هو المكوّن لثروة لبنان الحقيقيّة، أي الرأسمال البشريّ الريادي منذ ١٨٦٦ و ١٨٧٥، وكذلك هو المؤسّس للكيان اللبنانيّ الحالي بفضل المئات لا بل الآلاف من متخرّجيه الذين عملوا في حقول السياسة والاقتصاد والاجتماع والدين. وإذا تحدّثنا اليوم في إطار هذا اللقاء التشاوريّ الوطنيّ عن وضع النظام الجامعيّ كقضيّة وطنيّة كبرى جامعة فلأنّ الأخطار محدقة به من أكثر من جانب ومنها ذاتيّة ومنها خارجيّة.

– أوّل الأخطار تأتي اليوم، من الناحية الذاتيّة، من الوهن والضعف لضمان جودة التعليم في ظلّ غياب قانون ضمان الجودة والاعتماد المؤسّسيّ ممّا أصاب النظام التعليميّ الجامعيّ والشهادات التي تمنحها المؤسّسات الجامعيّة اللبنانيّة. أقول هذا

لأنّ التربية بصورة عامّة تأسّست ونمت وازدهرت بفضل ضمان الجودة والتعليم والتعلّم، والتعليم العالي، والجزء الهامّ منه لا يزال القاطرة القويّة لضمان جودة التعليم وبالتالي ضمان جودة الشهادة التي ينالها المتعلّم. إنّ موضوع ضمان الجودة هو أساس لأنّه يفترض سلّمًا صارمًا من القِيَم أهمّها النزاهة والموضوعيّة وممارسة الحوكمة الجامعيّة بروح من المسؤوليّة العالية، حيث لا مساومة على الأساسيّات الأخلاقيّة والقواعد القانونيّة حرفا وروحًا. فالخضّات التي يعيشها بعض القطاع الجامعيّ بفعل التساهل في منح الشهادات وتجاوز القانون إنّما ترتدّ سلبًا على الجميع وتبني تاريخًا مشوّهًا للتعليم الجامعيّ. إنّ التعليم الجامعيّ اللبنانيّ في بداياته وحتّى تأسيس الجامعة اللبنانيّة في السنة ١٩٥٤، بالإضافة إلى تأسيس بعض الجامعات في الثمانينيّات من القرن الماضي حافظ ويحافظ على مستوى الشهادة، إنّما دخول فكرة التسليع والربح السريع على هذا النظام دفع إلى تصوّره مجالاً للاتّجار والربحيّة وإلى الدخول في تنافسيّة بعيدة عن مفهوم الرسالة والخدمة الذي اتّسم به روّاد التربية الجامعيّة في لبنان.

ثاني الأخطار التي يواجهها التعليم الجامعيّ في دوره الطليعيّ الوطنيّ وهو الذي بُني أيضًا على روح الحريّة، ممارسةً وعقيدة وعلى مفهوم المسؤوليّة واحترام التنوّع المُبدع فاغتنت الجامعات من هذه القِيم وأغنت الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة اللبنانيّة إذ إنّ عددًا كبيرًا من المتخرّجين من المؤسّسات التربويّة والجامعيّة ساهموا في صياغة الفكر والثقافة والحضارة اللبنانيّة والعربيّة وفي حمل قضايا العدل والتنمية. والواضح أنّ الجامعة، بوجه عامّ، والتاريخيّة منها التي لعبت دورًا في نشأة الكيان

اللبنانيّ، لم تقم بالدور المطلوب منها كما يجب على صعيد مرافقة الكيان اللبنانيّ وتطوّره وخصوصًا عندما تلاشت مقوّمات الدولة منذ السعينيّات من القرن الماضي حيال بعض الأسئلة الجوهريّة كمصير الكيان وتطييف العمل السياسيّ والمحصاصات الإداريّة وأسس الهويّة الضائعة بين الانتماء الى المواطنة اللبنانيّة وفي الوقت عينه، ارتباطه بالطائفة وذلك للإجابة على السؤال الأساسيّ من نحن وماذا نريد وكيف نخرج من الأزمة. فلا يكفي أن يصدر بيانٌ في لحظة سياسيّة معيّنة ونتعاون مع الوزارات في مشاريع محدودة، بل إنّ المراد أن تقوم الجامعة ومفكّروها واختصاصيّوها بالعمل الدؤوب على تطوير الفكر السياسيّ اللبنانيّ، فلا يُترك هنا الموضوع للمزاجيّات المتقلّبة والسياسات الضيّقة.

وثالث هذه الأخطار يأتي اليوم من الأزمات الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة التي تتخبّط بها مؤسّسات التعليم العالي بفعل الضائقة الماليّة الواقعة فيها والناتجة عن محدوديّة الطالب في دفع أقساطه، حتّى لو كانت قليلة، وعن دولرة الاقتصاد بحيث تدفع الجامعة ما لا يقلّ عن ٧٥ بالمئة من مصاريفها بالعملة الأجنبيّة في حين أنّ مداخيلها تتراوح ما بين ١٥٠٠ و ٣٩٠٠ ليرة للدولار الواحد. فالجامعة التي كانت تستوفي مئة مليون دولار أميركيّ للسنة الواحدة وستّون بالمئة منها للأجور، أصبح مدخولها مع التضخّم وانهيار الليرة ما يزيد قليلاً عن الـ ١٠ ملايين دولار أميركيّ. كيف نستطيع إكمال المسيرة بهذه القيمة الزهيدة ؟ وفي واقع اليوم، وأمام الضائقة التي حلّت بجامعاتنا، أصبحت سياستها الاقتصاديّة تقشفيّة وغير منطقيّة إلى حدّ

بعيد بحيث لا مجال لتطبيق القواعد المحاسبيّة في استيفاء رأس المال والاهتلاك وفي استيفاء نسب التقاعد والتطوير المؤسّسي والتوظيف في البحث العلميّ، وفي حين أنّ أجور الأساتذة والموظّفين وخصوصًا الاختصاصيين منهم بقيت على حالها أو ازدادت بعض الشيء من دون أن تفيهم حقوقهم. إنّ هذه الضائقة، قبل الحديث عن مضاعفاتها السيّئة على هجرة الأدمغة، إنّما تعطّل قدرة الصروح الأكاديميّة والمستشفيات الجامعيّة على المقاومة كما يجب، بالرغم من توحيد كلمتنا في رابطة جامعة لبنان في الأوّل من أيلول ٢٠٢١ بأن نعيد فتح أبواب مؤسّساتنا للتعليم والتعلّم وإعطاء الطلاّب علامة أمل ورجاء بأنّ جامعات لبنان باقية على عهدها في توظيف الغالي والنفيس من أجل إعداد أجيال الغد اللبنانيّ الإعداد الممتاز كما فعلت بالأمس واليوم. ولا ننسى أن نقول إنّ أرصدة هامّة لها صفة المال العامّ مخصّصة لمنح الطلاّب ولتقاعد الأساتذة والموظّفين موجودة في المصارف اللبنانيّة وقد أعلنت رابطة جامعات لبنان رأيها مطالبة بأن يحرَّر للجامعات بعضًا من أرصدتها لصالح الطلاّب الذين ينالون المنح من الجامعات لتستطيع الوقوف على رجليها فلا نرى المؤسّسات تنهار وكذلك مستقبل الرأسمال اللبنانيّ المعرفيّ الحقّ. فإنّ ركيزة أساسيّة من الاقتصاد اللبنانيّ ذاهب إلى الانهيار ألا وهو اقتصاد المعرفة حيث أنّ هذا الاقتصاد بحاجة إلى مدّه سريعًا بالوسائل الماديّة والمعنويّة وإلاّ وقع في حالة الغيبوبة. والعودة الى الحياة ستكون صعبة للغاية في وقت تُعطى فيه الجامعات في محيطنا العربيّ كلّ مقوّمات الخروج إلى العالميّة وتسلّق الترتيب العالميّ. ورابع الأخطار أنّنا لا نفهم الصمت

المريب من الهيئات الرسميّة تجاه الهجرة المستفحلة للكفاءات اللبنانيّة وهو بحدّ ذاته إستقالة من القرار ومواجهة الأزمة ومن تبعاتها الهجرة المنطقيّة للأساتذة والأطبّاء والممرّضين والممرّضات إلى آفاق يستردّون فيها شيئًا من كرامتهم المفقودة وقدراتهم على الإنتاج المعرفيّ. ويعلم الجميع أنّ وراء الضائقة الاقتصاديّة هنالك أزمة ثقة لدى الشباب المغادر بأن لا أمل يرجى من الطبقة السياسيّة الحاكمة بعد نيل الشبّان الشهادة الجامعيّة أو البكالوريا الثانويّة، وجلّهم من الرياديين والأوائل في صفوفهم وفي الامتحانات الرسميّة. وإلى الهجرة إلى الخارج، تُضاف حكمًا الهجرة الداخليّة حيث إنّ التسرّب من الجامعة بلغ حدًّا واسعًا نقدّره بـ ٢٥ مئة من الطلاّب تركوا مقاعدهم أو أنّهم لم يتقدّموا إلى التعلّم العالي للتحصيل العلميّ.

إنّنا، من موقعنا، ننادي بالتالي :

أوّلاً: مطالبة وزارة التربية والتعليم العالي بتحقيق أسمى قواعد الانتظام العامّ عبر مراجعة القوانين الحاليّة مثل الـ ١٤/٢٨٥ لتتلاءم وحاجيّات الحياة الأكاديميّة، كما نطالب المجلس النيابيّ هيكليّة المديريّة العامّة للتعليم العالي والانتهاء من دراسة الطلبات الأكاديميّة المقدّمة إلى مجلس التعليم العالي وقد بات عددها مئة وسبعين ومنها ما تمّ تقديمه منذ السنة ٢٠١٦ وكذلك إقرار قانون ضمان الجودة وغيرها من القوانين مثل التعلّم عن بُعد بشكل يحمي الشهادة اللبنانيّة فلا تتحوّل إلى مجرّد سلعة وذلك كلّه لمساعدة الجامعات في ضبط مساراتها وفي تحقيق ضمان الجودة.

ثانيًا : دعوة الحكومة إلى التحرير الفوريّ، وبالعملة الصعبة، بعضًا من الأرصدة المحفوظة في المصارف من ناحية لمساعدة الأهالي في دفع مستحقّاتهم الجامعيّة وكذلك لدعم صناديق المنح في الجامعات لصالح الطلاّب وذلك من خلال ما يسمّى عرفًا ب"الدولار الطالبيّ".

ثالثًا : الدعوة إلينا جميعًا، مسؤولين وشركاء في الهمّ التربويّ، إلى العمل من أجل استنباط استراتيجيّة تربويّة تطويريّة شاملة تنقذ المؤسّسة التربويّة، أكانت مدرسيّة أو جامعيّة، مع الاشارة إلى وضع المستشفيات الجامعيّة الدقيق. ونأمل أن تكوّن رابطة جامعات لبنان شريكًا في الاستراتيجيّة المنوي وضعها لتأتي ملائمة لحاجات التعليم العالي وتطوير قدراته.

رابعًا: ننادي القيّمين على جامعاتنا العمل معًا، نحن أمّ البنت والصبي، كلّ بحسب ميزاته التفاضليّة، من أجل تعظيم الإنتاج المشترك وترشيد الإنفاق بعيدًا عن الإزدواجيّة والتماثل في البرامج والأداء حيثما كان ذلك ممكنًا.

خامسًا: ننادي المتخرّجين والأصدقاء الذين استفادوا من نظام التعليم الجامعيّ اللبنانيّ فنالوا شهادة وتدريبًا وتكوينًا أدّى بهم إلى النجاح والعالميّة لكي يساهموا معنويًّا وماديًّا اليوم في الذود عن هذه الصروح المكوّنة للرأسمال اللبنانيّ البشريّ والمادّيّ. وبالمناسبة واجبنا أن نشكر أولئك المتخرّجين والأصدقاء الذين يساهمون اليوم في تعزيز صمود الجامعات والأساتذة والطلاّب عبر برامج المنح والتوظيف المتنوّعة.

في الختام كلمتين :

الأولى العمليّة التربويّة هي جهد مشترك ما بين الدولة والإدارة الجامعيّة والأستاذ والأسرة والطالب نفسه، ونجاحها يأتي من الوعي بأنّ هذا الجهد في أساسه مسؤوليّة مشتركة، كلّ من ناحيته لاستمرار تميّز الوطن اللبنانيّ في إعداد رأسمال لبنان الكفوء بمهاراته وأخلاقيّته.

والثانية أنّ المؤسّسة الجامعيّة مهما كان ارتباطها أو اسمها، هي مؤسّسة وطنيّة للوطن كلّه بمجرّد أنّها نالت اعترافًا رسميًّا لبنانيًّا بأن تكون جامعة مدعوّة لضمّ الجميع وهذا تحدّ علينا جميعًا أن نرفع لواءه لتنتصر المؤسّسة الجامعيّة والوطن.